

<p>د. مازن " أحمد صدقي " العقيلي قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة - الأردن</p>	<p>السياسة الخارجية التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً والدور التركي المحتمل</p>
--	--

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي سابقاً . والتركيز على الدور التركي في هذه الجمهوريات بدراسة الأسباب والأهداف التركية التي تجعلها تقوم بهذا الدور وهي : أسباب ثقافية وتاريخية وعرقية وسياسية وإقتصادية، وتحدد المبادرات والوسائل التي اتبعتها تركيا لتحقيق أهدافها السياسية لإعادة أهميتها الإستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي في الربط بين آسيا الوسطى والدول الأوروبية . ودعم الدول الغربية وبالذات أمريكا للدور التركي الإقليمي قيد التشكيل للمحافظة على مصالح الدول الغربية ، وإمكانية تسويق النظام السياسي التركي العلماني المدعوم من الدول الغربية كنموذج يمكن أن تستفيد منه الجمهوريات الإسلامية المستقلة لتحول دون قيام نظام سياسي متطرف في هذه الجمهوريات .

Abstract :

The purpose of this research is to study Turkey foreign policy toward the newly independent Islamic States from the former soviet Union. It concentrates on the Turkish role in these Islamic States by examining the aims, objectives

and reasons that make Turkey take this role; cultural, historical, ethnic, political and economic. This research also examines the initiatives taken by Turkey to achieve its goals on regional and international levels as a linkage state between Europe- an countries and central Asia. Furthermore, it examines Western countries' and Americans supports for Turkish role in Asia as a guardian for their interests in the region and to promote Turkish secular political system as a model for the Islamic States to prevent any Islamic radical regimes in these independent States.

سجل عام ١٩٩١ أحد أبرز المنعطفات في التاريخ السياسي المعاصر للعالم حيث حدثت تطورات ضخمة وأحداث سياسية كبيرة ومن أهمها :

أولاً : نجاح الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة في هزيمة العراق عسكرياً وإجباره على الخروج من الكويت وتحريرها بعد سبعة أشهر من احتلالها .

ثانياً : ما حدث طوال العام وانتهى باتخاذ الاتحاد السوفيتي وإلغاء الصيغة الفدرالية وتفككها وما انبثق عنها من خريطة سياسية وإستراتيجية جديدة في وسط آسيا والبلقان ، وبذلك انتهت الدولة العظمى التي نافست الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي طيلة أربعة عقود ونصف ، وساهم الحدوثان معاً في إعادة هيكلة السياسة الدولية بمرمتها ، وانطلاق مجموعة من العوامل التي تصوغ منظومة دولية جديدة من حيث الشكل والمضمون^(١) ، وإعادة هيكلة علاقات القوة بين الأقطاب الكبرى في المنظومة الدولية والقوى الفاعلة في العالم الثالث .

وبما أن اتخاذ الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى يمثل بداية لحقبة جديدة يتم في سياقها تبلور منظومة دولية جديدة ، وكذلك إمكانات كبيرة لإعادة صياغة الجغرافيا السياسية لشرق أوروبا وشمال غرب آسيا ، فإنه يحتم أيضاً عملية تعديل للتوجهات الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية ، وهذه التعديلات تعبر عن نفسها أحياناً في شكل روابط تجارية وإقتصادية وتجمعات إقليمية جديدة وصياغة روابط ثقافية وعرقية^(٢) ، وهذا الانفصال يفرض إعادة ربط أقاليم الاتحاد

^١ - التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١ ، أشرف السيد ياسين (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢) ص ٥٢ .

^٢ - نفس المرجع ، ص ٥٢ - ٥٣ .

السوفيق سابقاً وجمهورياته هياكل ونظم إقليمية بديلة ، وتعتبر هذه محط الاهتمام
 وفير من جانب الدول الآسيوية (تركيا وإيران وباكستان والهند) لكسب توسعات
 إقليمية ، وكذلك الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وتصورها لمصالحها
 العالية في تأكيد ذاتها باعتبارها القوة العالمية الأولى ويُفتح المجال في النهاية بتحديد
 طبيعة الروابط والترتيب الجديد في القارتين الأوروبية والآسيوية بما يخدم
 مصالحهما^(١) وتصح عن تفكك الاتحاد السوفيتي مجموعة من الكيانات المتباينة في
 توجهاتها ، وفتح الباب واسعاً أمام احتمالات عدم الاستقرار في شرق وجنوب
 أوروبا والجمهوريات المستقلة ، لذلك لا يمكن المحافظة على أمن أوروبا الغربية
 بالذات والمجتمع الدولي بشكل عام في ظل انقمار الأمن على ساحة أوروبا الشرقية
 والجنوبية وفي الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً ، ومن ثم فإن
 انعكاسات هذه الكيانات وعدم استقرارها السياسي على المنطقة وبالذات الدول
 المجاورة يمكن أن ينعكس على الدول المحيطة بعدم الاستقرار ، وأدى إلى ظهور
 أقطاب جديدة في المنطقة أو تنافس على استقطاب الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد
 السوفيتي ، وفي إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي وبالذات تفكك الاتحاد
 السوفيتي وتحول تركيا من خطره وتهديده وغيرها ، وأثناء أزمة الخليج الثانية بدأت
 تركيا بتحديث^(٢) قوتها العسكرية وتطويرها ، لتفتح آفاقاً رحبة أمام التوجهات

^١ - التقرير الإستراتيجي المصري ١٩٩١ ، أشرف السيد ياسين (مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢) ص ٥٣ .

^٢ - اتخذت تركيا مجموعة من الاجراءات الجديدة في الجيش التركي بإدخال المزيد من الأسلحة ذات

الطابع التكنولوجي رفيع المستوى وتغيير هيكل الجيش نفسه الذي يضم ٨٠٠ ألف جندي ،

ويشير البعض إلى أن برنامج تحديث القوات التركية الذي دخل إلى حيز التنفيذ مع أزمة

الخليج سيجعل الجيش التركي إحدى القوى الكبرى في المنطقة ، وأشار تورجت أوزال في

أحد تصريحاته إلى أن القوات المسلحة التركية في طريقها لأن تصبح الأقوى في الشرق

التركية الجديدة التركية الجديدة ولتدفعها قدماً نحو الأمام وتتطلب هذه المتغيرات التفكير في الأدوار المحتملة التي يمكن أن تتولاها تركيا إقليمياً ودولياً ، ومن أهم هذه الأدوار : مركز تركيا في الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي ، ومطامعها ورؤيتها مجال حيوي جديد في آسيا الوسطى، وأطماعها للعب دور في النظام الشرق أوسطى والتسوية الشرق أوسطية، وأطماعها في مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات، وتسوية خلافاتها الحدودية مع كل من سوريا والعراق وإيران^(١) .

وفي ظل التطورات الدولية والإقليمية وجدت تركيا نفسها أمام تحدٍ جديد وبالذات تشكيل نظام سياسي إقليمي في آسيا الوسطى ، وبدأت تبحث لنفسها عن دور ووجود يميزها عن باقي الدول المحيطة لتكون القدوة والقيادة في النظام الإقليمي تحت التشكيل على أساس المصالح المتبادلة والثقافة والتاريخ المشترك الذي يجمعها مع الجمهوريات الإسلامية ، لذلك اطمأنت تركيا إلى أن الظروف السياسية الدولية مناسبة على الصعيد الدولي والإقليمي لتستعيد طموحاتها القومية والتاريخية ، وتمتد علاقتها مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي المنهار ، والتي تعتبرها تركيا بهذا الوقت على أنها ميدان لمصالحها ومنافعها الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية والحفاظة على مصالحها الأمنية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الجمهوريات ، هذه العوامل شجعت تركيا لتؤدي دوراً نشطاً ومؤثراً في الجمهوريات الإسلامية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وحلف الأطلسي غير مهدد .

الأوسط ، انظر هان رسلان " تركيا وأمن الخليج " السياسة الدولية ، عدد ١٠٥ ، يوليو

١٩٩١ ، ص ١٠٧ .

^١ - هيلم كيلان ، "مهم الأمن القومي العربي مع جواره " ، شئون عربية ، عدد ٧٧ ، مارس ١٩٩٤

ص ١٣ .

وهناك عوامل ساعدت تركيا بأن تقوم بالدور المطلوب في الجمهوريات الإسلامية منها : رغبة الجمهوريات المستقلة ببناء أنظمة سياسية ديمقراطية بحيث تناسب مع خصوصيتها الثقافية والاقتصادية والسياسية ، وكذلك البرامج الإصلاحية والاقتصادية الليبرالية التي تبناها الجمهوريات المستقلة ، وإن كانت هذه البرامج بمعدلات متباينة وحظيرة في سرعتها وشموليتها ، وتتضمن البرامج الإصلاحية السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التحول لاقتصاديات السوق بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، لذلك بدأت هذه الجمهوريات بالبحث عن نموذج سياسي ذي صبغة ديمقراطية تبناه ، يتم من خلاله تسويقها إلى الدول الغربية بشكل عام حتى تتمكن من الحصول على المساعدات المختلفة اللازمة لبنائها^(١) .

ومنذ ذلك الحين لجأت الحكومة التركية إلى توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والنفوذ في آسيا الوسطى وبالذات في الجمهوريات الإسلامية الستة - أوزبكستان وتركمنستان وطاجكستان وقيرغستان وكازاخستان بالإضافة إلى أذربيجان في القوقاز المستقلة عن الاتحاد السوفيتي ، حيث قام رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان دميريل في نيسان من عام ١٩٩٢ بزيارة رسمية لعدد من الجمهوريات الإسلامية مقمماً لها مساعدات تقدر بـ ١٠ مليارات دولار أمريكية ، على شكل اعتماد لشراء البضائع التركية وإبرام العقود التجارية مع الشركات التركية، وفي نفس الفترة بدأ التلفزيون التركي بث برامج على المخطات الفضائية تركز على

^١ - طه عبد العليم ، " أبعاد الفكر الاقتصادي في دول الكومنولث الروسي " ، السياسة الدولية ،

الثقافة التركية^(١) وحتى نهاية عام ١٩٩٤ قدمت تركيا قروضاً مُيسرة للجمهوريات الإسلامية تقدر بـ(٨٨٦) مليون دولاراً .

وتم كذلك في حزيران ١٩٩٢ اجتماع لأحد عشر رئيس دولة، ومنها: تركيا، واليونان، وألبانيا، والدول الإسلامية الستة المستقلة، وتمخض الاجتماع عن تكوين الاتحاد الذي أصبح يعرف بـ (مجموعة البحر الأسود التعاونية الاقتصادية)، والتزامها بالتعاون فيما بينها في المجالات المختلفة منها: الاتصالات والمواصلات والطاقة والمعلومات، وفي كانون الثاني ١٩٩٣ عُقد اجتماع آخر لقيادة هذه الدول في بلغاريا وتم الاتفاق على إنشاء بنك التنمية والاستثمار أصبح يعرف بـ "بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية" ومقره مدينة ثيسالونيك (Thessaloniki) باليونان وبرئاسة تركيا^(٢).

وواصلت تركيا تحركاتها السياسية والثقافية والتجارية والاقتصادية باتجاه مشروع التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية لتحفظ مكانها في أية ترتيبات إقتصادية إقليمية لما لذلك من أهمية في تعزيز القدرات الاقتصادية - والإستراتيجية التركية^(٣).

وعلى المستوى السياسي تعتقد النخب السياسية التركية بأن تجربة تركيا تعتبر قابلة من حيث المبدأ للنقل إلى دول الجمهوريات الإسلامية على اعتبار أنها تبرز تركيا كمنوذج سياسي واجتماعي لدولة ديمقراطية علمانية ذات توجه غربي في إطار

١- The Europa World Year Book 1994 , vol. II London Europa Publications Limited 1994. p. 2950 .

٢- Ibid , p. 2950 .

٣- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب ، ١٩٩٨) ص ٢٧٦ .

نظام اجتماعي ذي طابع إسلامي غالب ، وهذا يتفق مع توجهات الدول الغربية وفي بعض الحالات تستخدم كلريعة تصلح للإستخدام في المناظرة السياسية ضد إنتشار نموذج مرعب وغير مرغوب فيه وهو النموذج الإيراني لجمهورية إسلامية أصولية^(١)

مشكلة الدراسة :

تركز الدراسة على عرض وتحليل وإبراز عناصر الرؤى التركبية وأبعادها بالنسبة للتطورات السياسية والاقتصادية في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتصوراتها لما يمكن أن تقوم به من دور في إطار هذه التطورات بما يخدم مصلحتها في الإطارين الإقليمي والدولي ، وتوضح الدراسة الدور التركي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهن : أوزبكستان وتركمنستان وطاجكستان وقيرغستان وكازاخستان بالإضافة إلى أذربيجان في القوقاز ، ويبلغ عدد المسلمون في هذه الجمهوريات حوالي (٥٦) مليون نسمة حسب تقديرات إحصائية عام ١٩٩٠ ، وتتجاوز هذه الجمهوريات والأقاليم المسلمة مع دول إسلامية أخرى هي تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ، وكذلك يتداخل سكانها عرقياً ولغوياً وثقافياً مع سكان تلك الدول^(٢) الدراسة على السياسة الخارجية التركية اتجاه هذه الجمهوريات وتبين الأهداف والأسباب والأدوات التي إستخدمتها لكسب نفوذها في الجمهوريات الإسلامية وإقناعها ببناء أنظمة سياسية شبيهة بالنظام التركي (العلماني) ، وتجب هذه الدراسة على التساؤلات التالية :

١ - ما المصالح التركية في آسيا الوسطى .

١ - ميشال هوفل ، تركيا والعالم التركي ، ص ٥٥ ، عدد ٥٥ ، أيلول ١٩٩٦ ، ص ٥ .

٢ - محمد السيد سليم ، " العرب فيما بعد العصر السوفيتي : المخاطر والفرص " ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٨ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٥٠ .

- ٢ - ما الوسائل التي اتبعتها تركيا لتحقيق نفوذها في آسيا الوسطى ؟
- ٣ - إلى أى حد تتفق مصلحة تركيا مع مصالح الدول الإسلامية في آسيا الوسطى من جهة وكذلك مصالح الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ؟ .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسة الخارجية التركية في فترة التسعينات تجاه الجمهوريات الإسلامية وبالذات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتعرف على السياسات التي اتبعتها الحكومات التركية لتحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها إقليمياً ودولياً وإمكانية تسويق النظام السياسي التركي العلماني كنموذج يمكن أن تستفيد منه الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً في بناء أنظمتها السياسية العلمانية، التي تتبنى فصل الدين عن الحياة السياسية على المستويين الرسمي والشعبي والبعيد عن أى تطرف ديني ، وتهدف الدراسة أيضاً لدراسة دعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لدور تركيا الاقليمي مع الجمهوريات الإسلامية والشرق الأوسط كون تركيا لها علاقات وطيدة مع الدول الغربية للاعتماد عليها في وقت الأزمات .

وتبرز الدراسة التجربة التركية في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على أساس الروابط الدينية والمصالح الاقتصادية والسياسية، وبحثها عن دور مؤحد وحيوي في النظام العالمي الجديد ، مما يؤثر على النظم الاقليمية المتعددة المحيطة بها .

منهج القواسمة :

إن المنهج المتبع لهذه الدراسة هو منهج الدور " دور السياسة الخارجية Foreign Policy Role " عندما يكون الحديث عن السياسة الخارجية للدولة ما فإنه يجب تحديد توجهات السياسة الخارجية لتلك الدولة لأن ذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأدوار السياسة الخارجية ، فالأدوار في السياسة الدولية تعكس الوظيفة أو المهمة التي تؤديها الدولة على المستويين الإقليمي والدولي ، وهي تنبع من مخاوف ومواقف الدولة المحيطة بما فهي التي تقود صانعي القرار وتحدد سلوك وأفعال الدول بعضها مع بعض وقد عرف الباحث كالفني هولستي (K. J. Holsti) الدور على أنه " تحديد صانع القرار في السياسة الخارجية للإلتزامات والقواعد والأفعال التي تناسب دولته، والتصرفات التي يجب على الدولة ان تتهجها تحت اوضاع وظروف سياسية مختلفة" (١)

ويعتبر هذا المنهج منسجماً لدراسة الوضع السياسي التركي والظروف التي فتحت المجال أمام تركيا لتلعب دوراً مهماً في الجمهوريات الإسلامية التي نتجت عن تفكك الإتحاد السوفيتي، وأعادت لتركيا أهميتها في العلاقات الدولية على المستويين الإقليمي والدولي.

وتقسم الدراسة إلى مجموعة من الأجزاء أولاً : تبحث الدراسة في الأسباب والأهداف التركية لتقوم بهذا الدور المهم إقليمياً ودولياً وهي : ١- أسباب الروابط الثقافية والتاريخية والحضارية والعرقية. ٢- الأسباب السياسية. ٣- الأسباب الاقتصادية. ثانياً: المبادرات التركية تجاه الدول الإسلامية لكسب ودها وتحديد

١- K.J.Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, ٥ Edition, (Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, ١٩٨٨). Pp. ١١٥-١١٦.

الأهداف السياسية التركية الإقليمية والدولية لهذه المبادرات. ثالثاً: دعم الدول الغربية وبالذات أمريكا لفتح المجال أمام تركيا للقيام بدور فاعل في النظام الإقليمي قيد التشكيل للمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة.

أولاً: الأسباب والأهداف التي جعلت تركيا تتحول تجاه الجمهوريات الإسلامية:

قامت السياسة التركية منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لمجموعة من العوامل بتوثيق روابطها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإستراتيجية مع أمريكا والدول الغربية. وأصبحت تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي، عضواً في المجلس الأوروبي وتسعى حثيثاً للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وتكيف سياساتها الخارجية لتناسب مع الأهداف العامة لحلف الأطلسي ولحلفائها الغربيين. وكانت تركيا في الوقت نفسه منغمكة بعمق في حملة شاملة للعلمنة والتغريب. كما إعترفت مبكراً بإسرائيل عام ١٩٤٩، وتحسنت العلاقات معها سياسياً واقتصادياً وأمنياً.^(١)

ونتيجة لذلك إتسمت العلاقات العربية التركية بالمواجهة طوال فترة الخمسينيات والستينيات وبالذات مع القوى اليسارية. وقررت تركيا من أواسط الستينات فصاعداً إعادة النظر في دورها في العالم وتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من الدول في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا. وبدأت تركيا في مراجعة سياستها نحو إسرائيل والدول العربية إزاء المسألة الفلسطينية. وكما بدأت بتطوير علاقات أوثق مع منظمة التحرير الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط العربية. وأخذت تتسم السياسة التركية بالتوازن في التراع - الإسرائيلي.

^١ - إرسين كالايي أوغلو، "السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية - التركية ... إلى أين،" المستقبل العربي، عدد ٢٤٢، نيسان ١٩٩٩، ص ٣٩.

وسمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مجملية في أنقرة. وخفضت في الوقت نفسه تمثيلها في تل أبيب، وأقامت في النهاية قنصلية تركية عامة في القدس الشرقية أصبحت الآن معتمدة لدى السلطة الفلسطينية. وطراً تحسن على العلاقات العربية التركية في فترة السبعينيات والثمانينات لتصبح مرحلة جديدة من التصاون والإعتماد المتبادل بتطوير علاقات اقتصادية ثنائية واتصالات سياسية مع البلدان العربية.^(١)

وسبب هذا التوازن هو أزمة الطاقة التي واجهت العالم عام ١٩٧٣، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية التركية، وحاجتها الملحة إلى أسواق جديدة واستثمارات للخروج من أزمتها الاقتصادية. واندلاع الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ التي أدت إلى تراجع أهمية تركيا في المجموعة الأوروبية. مما دفع بتركيا أن تتوجه إلى العالم الإسلامي والعربي طالباً التأييد والمؤازرة لقضاياها في المحافل الدولية، كما شهدت تلك الفترة اهتمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ورغبتها في تشييط دورها داخل المنظمة. وإنسجاماً مع هذا التوجه تراجعت العلاقة الإسرائيلية التركية عام ١٩٨٠ إلى مستوى القنصلية احتجاجاً على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها^(٢) وقد تحدث الباحث هشام الكيلاني عن إمكانية تحديد اهتمامات تركيا الإستراتيجية من خلال ثلاث دوائر إقليمية تنطلق من موقعها الجغرافي وهي^(٣): الدوائر الإسلامية والدائرة الأوروبية والدائرة التركية، وتعتمد تركيا في سياستها الخارجية تجاه هذه الدوائر على عدد من العوامل منها: مصالح تركيا الاقتصادية والتجارية والسياسية واحتياجاتها الأمنية والبعث الثقافي والحضاري، وتسعى تركيا إلى تحقيق الأمن والإستقرار لها وللدول الجوار وبالذات الدول العربية والمحافظة على مصالحها

^١ - هاني رسلان، مرجع سابق، ص ١٠٥.

^٢ - هشام الكيلاني، مرجع سابق، ص ١١.

ومصالح أوروبا وأمريكا ، لذلك يركز هذا الجزء من البحث على ثلاثة أسباب رئيسية :

أولاً : أسباب تاريخية وثقافية وحضارية وجغرافية .

ثانياً : أسباب سياسية .

ثالثاً : أسباب اقتصادية ..

١ - الأسباب التاريخية والثقافية والمضارية والجغرافية :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، بدأت تركيا تركز اهتمامها على هذه الجمهوريات - لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي التركي - معتمدة على الروابط العرقية والثقافية والقومية واعتبارات استراتيجية ، محاولة نشر نموذج تركيا العلماني القائم على الأخذ بالديمقراطية في هذه الجمهوريات^(١) ، وبدأت تتبلور السياسة التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على وقف امتداد نفوذ الأصولية الشيعية الراديكالية في هذه الجمهوريات على أساس أن انتشار النفوذ الأيديولوجي والسياسي للعد الإسلامي الراديكالي ، سيؤثر تأثيراً مباشراً على أوضاعها الداخلية واستقرارها السياسي^(٢) ، وبدأت تركيا بتوظيف موقعها الجغرافي وحضارتها وثقافتها وخبرتها السياسية في بناء نظام سياسي علماني ، وعلاقتها مع الدول الغربية بتسويق نفسها كبديل وقادرة للجمهوريات الإسلامية^(٣) .

^١ - جلال عبد الله معوض ، " دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج : الجوانب السياسية والاقتصادية " ، شئون عربية ، عدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢ ، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

^٢ - حسين معلوم ، " الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة ، " السياسة الدولية ، عدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٢١٩ .

^٣ - مورتن ابراموفيتش ، " تركيا بعد أوزال " ، شئون الأوسط ، العدد ١٣ ، تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ص ٦٩ - ٧١ .

وكانت تركيا من الدول الأوائل التي أعلنت تأييدها داخل هيئة الأمم المتحدة لاستقلال أى من الجمهوريات الإسلامية ، ونتيجة لدعم تركيا والدول الإسلامية لاستقلال هذه الجمهوريات تمكنت من الحصول على الاستقلال والاعتراف الدولى بما كدولة مستقلة ، ولذلك فهذه الجمهوريات تتمسك بتركيا باعتبارها الدولة الأم التي سارعت إلى حماية أبنائها فأصبحت تدبّر لها بالفضل ، وبالذات المساعدات التي قدمتها تركيا أثناء فترة النضال مع الاتحاد السوفيتى من أجل الحصول على الاستقلال^(١) ، وبذلك تمكنت تركيا من أن تضمن التأييد والدعم من الجمهوريات الإسلامية ومنحها الأولوية في تعاملها معها ، ولذلك سارعت تركيا لإقامة علاقات حميمة مع الجمهوريات الإسلامية على مستويات مختلفة من أهمها تبادل الوفود السياسية والاقتصادية^(٢) ، واحترام السيادة الإقليمية لكل دول المنطقة وبقاء الحدود كما هي عليه وحل المنازعات بين كافة الأطراف بالطرق السلمية .

ولا شك ان الفترة التي حكمت بها تركيا منطقة آسيا الوسطى ، تركت آثارها حتى اليوم فها نحن نرى خمساً من ست جمهوريات إسلامية مستقلة تتكلم اللغة التركية الأذربيجانية وهي الأقرب إلى التركية ويقدر عددهم بـ ٥٠ مليون نسمة ، أما الجمهورية السادسة وهي طاجيكستان فتحدث الإيرانية ، وتركزت تركيا أثناء الحكم العثمانى ثقافياً هلالاً مازال مسلمو هذه المناطق يحفظون به^(٣) .

١ - سعد عبد الحميد ، " لأهداف ومركزات الاستراتيجية التركية في القوقاز " ، السياسة الدولية ، عدد ١٩٩٩ ، ص ١٨٨ .

٢ - أحمد ناجى ، " تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة " ، السياسة الدولية ، عدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٢٠٨ .

٣ - محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتى بين الماضى والحاضر ، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٢) ، ص ٢٧٥ .

وتعتبر النخب السياسية أن العامل الثقافي من العناصر الهامة في تحقيق الهدف التركي الإستراتيجي والمحافظة على دورها في هذا الجزء المهم من العالم ، ولتحقيق هذا الهدف ولتحسين مستوى التعليم وبناء مؤسسات الدولة العصرية على نمط الدولة العلمانية التركية، قدمت تركيا المنح والبعثات الدراسية للطلبة المتفوقين من الجمهوريات الإسلامية ليكملوا تعليمهم الجامعي في جامعات أنقرة واستبول وجامعات تركية أخرى وقد زاد عددهم على (٧) آلاف طالب وطالبة عام ١٩٩٩ ، ويتلقون علومهم بهذه الجامعات على النهج التركي الذي يفصل الدين عن الدولة وهذا يسهل استيعاب النموذج العلماني وتطبيقه ، وكذلك تقوم تركيا بإعداد المعاهد التطبيقية والمدارس في الجمهوريات الإسلامية وقدر عدد هذه المدارس بـ (٢٠٠) مدرسة تضم ما يقارب (٤٠ - ٥٠) ألف طالب وطالبة ، وتزويدها بالكفاءات التركية والمعدات اللازمة^(١).

وتقوم الحكومة التركية بمساعدة الجمهوريات الإسلامية بمساعيها تجاه العمل الديمقراطي من خلال توجيه الدعوات إلى الصحفيين وأعضاء المجالس النيابية والمسئولين والقضاة والأكاديميين لزيارة تركيا ليطلعوا على تجربة تركيا كدولة إسلامية ولكن بنموذج علماني^(٢).

٢ - الأسباب السياسية :

١٠- Turkey Relations with Central Asia Republic Turkey : E-mail

Addresses :

<http://www.mfa.gov.tr/grupa/ae/asian.htm.pp.1-3>.

^٢ - سعد عبد المجيد ، " أهداف ومراكز الاستراتيجية التركية في القوقاز " ، السياسة الدولية ،

عدد ١٣٨ ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .

اكتسبت تركيا أهميتها في الإستراتيجية الغربية وعضويتها في حلف شمال الأطلسي وعلى الأخص في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت لغراً من لغور الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي ومنع المد الشيوعي خارج حدوده^(١) وتجددت أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية في نهاية السبعينات ، عندما سقط نظام حكم الشاه في إيران واستلمت الحكومة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني الحكم ، (والتي كانت تنظر إليها أمريكا والدول الغربية على أنها دولة إرهابية وتشكل خطراً على مصالحها في المنطقة)^(٢) ، وقد أدى ذلك إلى خسارة الأمريكيان لمنشآت المراقبة والتجسس في إيران بعد ١٩٧٩ ، مما زاد في أهمية تركيا الإستراتيجية والتركيز على القواعد التركية للقيام بهذا الدور.^(٣) حيث وقع على عاتق تركيا أن تملأ الفراغ الذي أحدثه سقوط الشاه إقليمياً، وتجلى ذلك في توقيع معاهدة التعاون الإقتصادي والعسكري الأمريكي التركي عام ١٩٨١ ، وتم تحديدها عام ١٩٨٧ ، وتقدم أمريكا بموجب هذه الإتفاقية مساعدات لتركيا تشمل أموراً كثيرة منها: تقديمها لتركيا ٤٠ طائرة فانتوم (F. ٤.) ، وإشراك تركيا في مشروع حرب النجوم وفي مجال التكنولوجيا العسكرية، وتقديم مساعدات إضافية لها بمقدار (١,٢) مليار دولار، ووعدت الإدارة الأمريكية ببذل قصارى جهدها لإفادة تركيا من قانون الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي لسد إحتياجاتها.^(٤)

١ - علي أومليل ، تحرير وتقديم ، العرب والأترك : الاقتصاد والأمن الإقليمي ، (الأردن ، عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٦) ، ص ٧ .

٢ - إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران وتركيا : دراسة في التساريف الحديث والمعاصر ، (العراق ، الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٢) ص ص ٣١٤ - ٣١٧ .

٣ - إبراهيم خليل أحمد، نفس المرجع، ص ٢١٢ .

٤ - إبراهيم خليل أحمد، نفس المرجع، ص ص ٣١٤ - ٣١٧ .

ولكن مع نهاية الحرب الباردة، تراجعت أهمية تركيا الإستراتيجية كعضو فاعل في حلف شمال الأطلسي في مواجهة الخطر الشيوعي.^(١)

ولكن الموقف التركي أثناء أزمة الخليج الثانية كان منحازاً للموقف الأمريكي تجاه الغزو العراقي للكويت. وبذلك فتح المجال أمام تركيا أن تضطلع بدور جديد في المنطقة.^(٢) ومثل الدور التركي في حرب الخليج واحداً من أبرز الأدوار الإقليمية أثناء الحرب، حيث ظهرت خلالها النوايا والمصالح التركية في دور إقليمي طموح تحاول أن تحقق به مكانة إقليمية وسياسية واقتصادية في إطار الصراعات الإقليمية على النفط والمال الخليجي والأسواق العربية.^(٣) وترى تركيا وفقاً للإدراك السائد لدى الرئيس تورجوت أوزال أن الأزمة قد فتحت المجال أما تغير الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج، وأن مصلحة تركيا أن تكون جزءاً من عملية التغير هذه لإعتبارات أمنية واقتصادية وإستراتيجية. وأن الدور الإقليمي الجديد لتركيا في غرب آسيا والخليج في ظل تحولات النظام الدولي الذي يتشكل، يعيد إلى موقعها الإستراتيجي شبابه وتحقيق مصالحها وفتح الباب مجدداً أمامها لدخول السوق الأوروبية المشتركة.^(٤) إن الدور الجديد لتركيا بوجهة نظر تورجوت أوزال يحقق عدة مصالح قومية لها ويقوى من مركزها وصلاحياتها الفعلية في الحياة السياسية.^(٥)

١- Erik Zurcher, Turkey: A Modern History, (London and New York, LB. Tauris & Cop. Ltd., ١٩٩٣) p. ٣١٧.

٢ - بدر أحمد عبد العاطي، "إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ٦٧.

٣ - نبيل عبد الفتاح، "العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل"، السياسة الدولية، عدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٥٩.

٤ - نبيل عبد الفتاح، نفس المرجع، ص ٦٠.

٥ - نبيل عبد الفتاح، نفس المرجع، ص ٦١. وهاني رسلان، مرجع سابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

وقد نجحت الحكومة التركية في الأشهر الأولى من أزمة الخليج الثانية في الحصول على مجموعة من المكتسبات السياسية والاقتصادية والعسكرية. بالنسبة للمكتسبات الاقتصادية فقد حصلت تركيا على تعهدات بتحويلها عن الخسائر الناجمة عن الأزمة بمساعدات مالية من أمريكا والسودل الأوروبية والمان. وكذلك حصلت على تعهد من الحكومة السعودية بتقديم بترول مجاني إلى تركيا بما قيمته (١,١) مليار دولار. وتعهدت الحكومة الكويتية بدفع ٩٠٠ مليون دولار. ورفع مستوى علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الغربية وبالذات مع أمريكا. وفي الجانب العسكري حصلت تركيا على ٨٠ طائرة حربية من طراز (F-١٦-c) من الولايات المتحدة. وكذلك حصلت على بعض مكونات نظام الصليح لديها وحصلت على أنماط تسليحية جديدة ومتطورة كصواريخ بالستية ودبابات ليوبارد الألمانية. وضم تركيا إلى السياسة الخارجية الدافعية لاتحاد غرب أوروبا.^(١)

وقد قامت تركيا خلال أزمة الخليج الثانية بمجموعة من النشاطات وهي: إلزامها بتطبيق العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن ضد العراق حيث أغلقت خط أنابيب تصدير البترول الذي يمر عبر أراضيها.^(٢) وإرسال قوات للخليج والسماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي "انجريك وياتمان" جنوب شرق تركيا. كما بادرت بحشد أكثر من (١٨٠) ألف جندي على حدودها مع العراق.^(٣) والسماح للقوات الغربية باستخدام الأراضي التركية لتسهيل عملها في المعركة. وقد لمسحت هذه الأصنام مع الأهداف الأمريكية في المنطقة.

١ - للمزيد أنظر، هان وسلان، مرجع سابق، ص ١٠٦.

٢- Erik J Zürcher, Op. Cit., p. ٣١٧.

٣ - بدر أحمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ٦٧ - ٦٨.

وبهذا جددت تركيا أهمية موقعها الإستراتيجي وازداد دورها في نظام التحالف الغربي.^(١) ولذلك تنبّهت أمريكا والدول الغربية إلى أهمية الأستراتيجية لتركيا في بداية التسعينات باعتبارها قوة إقليمية تستطيع ممارسة وظيفة ضبطية باعثة للاستقرار. وقد أبدى جورج بوش رئيس الولايات المتحدة السابق اهتماماً واضحاً بدور تركيا كدولة تؤدي دوراً مهماً في إعادة تنظيم العالم الأوراسي.^(٢)

وبالرغم من رفض الدول الأوروبية عضوية تركيا إلا أن رغبة النخبة الحاكمة التركية في الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً يعتبر هدفاً رئيسياً وهذا السياق تصر تركيا على أن العضوية في الإتحاد الأوروبي ذات معنى خاص بالنسبة لها وهي تولى مكانة متميزة لأوروبا في علاقتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقات ذات جذور تاريخية. وهذه العضوية لن تضيء أبعاداً جديدة على هذه العلاقات الراسخة تاريخياً فحسب، ولكنها ستدعم أيضاً جهود الدولة الحديثة في تجسيد وتحقيق قيم الحضارة المعاصرة، ولهذا فإن تركيا حريصة على الانضمام بشكل سليم إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وستبذل جهودها لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، وكانت تؤمن بأنها تمتلك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي في نهاية عام ١٩٩٥.^(٣)

4- هاني رسلان، مرجع سابق، ص ١٠٥.

1- هاينر كرامر، "تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي / الإستراتيجي"، شتون الأوسط، عدد ٥٥، أيلول ١٩٩٦، ص ١١.

3 - Suleman Demirel, "Turkey is a European Country," Turkey Monthly Economics Newspaper, Vol. 14, no. 179 (June 1995) pp. 1 and 6. Quoted in. جلال عبد الله معوض، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

وقد أحبطت الآمال التركية عندما استعنت الدول الأوروبية الطلب التركي للانضمام إلى السوق الأوروبية في كانون أول ١٩٩٧ من لائحة الـ (١١) دولة المرشحة للانضمام إلى الإتحاد في اجتماعها الذي عقد في لوكسمبورغ. فكان رد فعل تركيا شديداً وقامت بتوجيه التهم إلى المستشار الألماني هيلموت كول للقيامت ألمانيا - عشية اجتماع لرئيس وزرائها الأسبق مسعود يلماز مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ١٩٩٧/١٢/١٨ بالسعي سراً إلى تحويل الإتحاد الوروي إلى "نادى مسيحي" يستبعد تركيا التي يشكل المسلمون الأغلبية الساحقة لسكانها.^(١) وقد اعتمدت تركيا في اتهامها هذا على محاضرة ألقاها كول في اجتماع لزعماء الأحزاب الديمقراطية المسيحية الأوروبية في بروكسل في آذار ١٩٩٧ حيث ذكر أن الإتحاد الأوروبي المؤلف من (١٥) دولة يقوم على أساس المبادئ المسيحية وأنه لا مجال لأي دولة هويتها الدينية مختلفة (ويقصد هذا تركيا) لأن تدخل في الإتحاد.^(٢)

٣- الأسباب الاقتصادية:

ترغب تركيا منذ فترة طويلة بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وبالذات بعد أن أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي كي تحصل على مكاسب سياسية واقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي، لذلك اتخذت مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لكي تتمكن من الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وتعتقد النخب المؤيدة لهذا التوجه أن اضمائها لعضوية الإتحاد الأوروبي يمنحها الاستفادة من التكنولوجيا الغربية بمجالها المتعددة والمساعدات المالية بسهولة، ويفتح المجال أمام الأتراك للعمل في الدول الأوروبية.

^١ - جريدة الرأي، ١٩٩٧/١٢/٢١، ص ٢٥.

^٢ - جريدة الرأي، ١٩٩٧/١٢/٢٠، ص ٢٥.

ولكن لم يتحقق الحلم التركي بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة حيث وضعت الجماعة الأوروبية مجموعة من العقبات أمام عضوية تركيا لإبقائها معلقة لإشعار آخر ، ورفضت المجموعة الأوروبية في شباط من عام ١٩٩٠ الطلب الذي قدمته تركيا عام ١٩٨٧ للحصول على العضوية الكاملة **لعدة أسباب منها**^(١):

أولاً : الاعتقاد بعدم قدرة الاقتصاد التركي على منافسة الصناعات الأوروبية .

ثانياً : المطالب الأوروبية الخاصة بمراجعة حقوق الإنسان في تركيا .

ثالثاً : الثقافة التركية ذات الجذور الإسلامية واحتمالات إزدياد المد الأصولي فيها يثيران نوعاً من التوجس في أوروبا .

رابعاً : وجود نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الزراعي وانخفاض مستويات

الحماية والضمان الإجتماعي للعمال ومستوى التنمية الاقتصادية في تركيا .

خاصةً : مشكلات تركيا مع اليونان أحد الأعضاء في الجماعة الأوروبية واستمرار وجود قواصم العسكرية في شمال قبرص .

ولقد واجهت الحكومات التركية المتعاقبة صعوبات اقتصادية سيئة في بدايات التسعينات دفعت بتركيا أن تحول اتجاه الجمهوريات الإسلامية والحدول الشرق أوسطية لكي تحقق مكاسب سياسية واقتصادية لها ، ورغبتها في فتح أسواق جديدة

^١ - وتقدمت تركيا بطلب عضوية في المجموعة الأوروبية وفي اتحاد أوروبا الغربية في عام ١٩٨٧ ، وكذلك للانضمام إلى العضوية الكاملة في الجماعة التي أصدرت لجنتها في ١٨/١٢/١٩٨٩ تقريراً بشأن هذا الطلب ورد فيه ، : " أن بدء أية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن أن يتم قبل عام ١٩٩٣ تاريخ تحويل الجماعة إلى سوق داخلية موحدة " ، أنظر جلال عبد الله معوض ، ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧١ - ٢٧٩ .

للمنتجات التركية لدعم اقتصادها لتبحث لها عن دور في المنطقة ، حيث توصلت قنوات القيادة التركية بأنه حتى تتمكن من حل أزمته الاقتصادية يترتب عليها أن تزيد من قدراتها التصديرية ، ولما كان ذلك صعباً مع السوق الأوروبية ، فقد أصبح من المنطقي أن تبحث عن أسواق بديلة وبالذات في الدول المجاورة للخروج من مأزقها ، فوجدت في الدول العربية وبالذات دول الخليج العربي وآسيا الوسطى المكان المناسب لتحقيق ذلك لما تمثله من أسواق استهلاكية للصناعات التركية ، ويتزامن مع المكاسب الاقتصادية مكاسب سياسية لصالح تركيا ، وبذلك تكون فرصة نجاحها أكبر لتحقيق أهدافها في المنطقة .

٣ - التعاون في المجالات الاقتصادية :

يرتكز التعاون بين تركيا والجمهوريات الإسلامية على مجموعة من المجالات منها : الاقتصاد والمواصلات والاتصالات والثقافة والتعليم والمساعدات الإنسانية، ووقعت الحكومة التركية على ما يزيد عن (٢٠٠) اتفاقية في هذه المجالات المختلفة وعلى المساعدات الفنية والتدريب المختلفة ، وساعدها في ذلك حاجة هذه الجمهوريات الشدية إلى تحسين منشآتها وبنيتها التحتية وتسهيل مواصلاتها واتصالاتها ، وتدريب الكوادر الفنية المختلفة ورفع مستوى التعليم الجامعي لدى هذه الجمهوريات ، لا سيما وأن تركيا قادرة على تدريب هذه الكوادر باللغة التركية كونها اللغة المشتركة بينها وبين هذه الجمهوريات .

ولتسهيل عملية التعاون قامت تركيا بتأسيس دائرة (الإدارة الشرقية) في كانون الثاني ١٩٩٢ ، وألحقت بها المؤسسة التركية للتعاون الدولي في وزارة الخارجية ، لتقوم بالتنسيق والتنظيم مع آسيا الوسطى وتعزيز الدور الاقتصادي التركي في هذه الجمهوريات بمحاولة عملية جادة ، وأوكل للمؤسسات السابقة دور

التسيق في المشاريع التنموية في آسيا الوسطى ، وقد وضعت هذه المؤسسة خطط وبرامج ومشاريع في المجالات المختلفة الزراعية والتعليمية والتجارية والطاقة والسياحة والملاحة الجوية والتأمين^(١) .

ونتيجة للجهود التركية استطاعت الدخول إلى بنية الأنظمة السياسية للجمهوريات المستقلة وذلك لضعف البنية الإدارية ونقص القدرة الاقتصادية في هذه الجمهوريات مما سهل على تركيا تعبئة الفراغ في البنى التحتية والاقتصادية وغيرها ، وقد تمكن رجال الأعمال الأتراك من الدخول إلى الأسواق لهذه الجمهورية بتسهيلات من الحكومة التركية ، وبمساعدة مصرف اكسيمانك التركي من خلال إنشاء بنك مشترك في الجمهوريات الإسلامية المستقلة كخطوة أولى أمام تسهيل التبادل التجاري والاستثمار^(٢) ، وفتح اعتماد مجد أعلى (٥٠٩) مليون دولاراً وقد استخدم منها حوالي (٣٧٧) مليون دولاراً ، وكذلك فتح اعتماد بنكي لتزويد قيرغيز واوزبكستان بمواد غذائية تزيد عن (٣٥٥) مليون دولاراً ، ويقدر المبلغ الإجمالي للمساعدات التركية والبرامج التعاونية والمساعدات الإنسانية بحوالي (1.1) مليار دولاراً^(٣) .

وشجعت هذه الاتفاقيات والتسهيلات القطاع الخاص التركي ليستثمر في آسيا الوسطى ، فهناك (٤٠٠) شركة تركية تعمل في قطاع الاستثمار برأسمال (٤,٤٤) مليار دولاراً أمريكى ، وتعمل هذه الشركات في قطاعات مختلفة مثل البنى التحتية وقطاع الإعمار والصناعات الزراعية والصناعات البترولية وغيرها ، وكذلك تشجع الحكومة التركية رجال الأعمال الأتراك للاشتراك مع الشركات

١- Turkey Relations with Central Asia Republic. Ibid. p.2.

٢ - محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

٣- Turkey Relations with Central Asia Republic. Ibid. p.3.

الأجنبية الموجودة على أراضيها لاستثمار مشاريع مشتركة في هذه الجمهوريات، فعلى سبيل المثال قامت شركة تركية وشركة سيمير الألمانية بتوقيع عقد مع حكومة كازاخستان لبناء محطة لتوليد الطاقة في منطقة أكوبتوك بكلفة (٦٠٠) مليون دولار، وبالمقابل تسمح حكومة كازاخستان للشركتين باستغلال بعض الحقول البترولية لتمكن من دفع المبلغ، وإستثمار آخر بين شركة تركية وشركة بريطانية تدعى (Uk-based John Laing) لبناء مطار اشكاباد والمدرجات ومحطة المياه لنفس المدينة، وتكلفتها (١٨٠) مليون دولار، ووصلت الصادرات التركية إلى هذه الجمهوريات في عام ١٩٩٤ إلى (٥٠٠) مليون دولار وارتفعت في عام ١٩٩٥ إلى (٧٠٠) مليون دولاراً^(١).

وتسمى الجمهوريات الإسلامية لإستثمار مواردها الطبيعية من الغاز والبترول وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية، ولذلك تعتبر تركيا الدولة الوحيدة المناسبة لتصدير البترول والغاز بربط خطوط أنابيب عبر الأراضي التركية مع الدول الأوروبية، ومن الطبيعي أن يساهم القطاع الخاص التركي ببناء خطوط الأنابيب البترولية اللازمة عبر تركيا.

وقد ركزت تركيا على الاتصالات والمواصلات والبرامج التليفزيونية من أجل توثيق الروابط بينها وبين الجمهوريات الإسلامية الناطقة باللغة التركية لتمكن من الاتصال مع العالم الخارجى، وبهذا السياق قامت الحكومة التركية بتسيير خط طيران مباشر بين تركيا وعواصم هذه الجمهوريات هو الخط الذى يربط أسطنبول مع كل من طشقند وألمات وأشكبانديباكو عاصمة الجمهورية الأذربيجانية منذ عام ١٩٩٢، لتسهيل التنقل بين الدول الأوروبية وبين الجمهوريات الإسلامية

١- Turkey Relations with Central Asia Republic. Iblid. p.3.

مروراً بتركيا ، وكذلك بدأت تركيا في بث محطة التلفزيون الدولية " أفراسا " التي تبث لآسيا الوسطى وأوروبا البرامج التركية^(١) .

إن التعاون التركي مع الجمهوريات الإسلامية فتح سوقا إسلامية كبيرة تقبل الجماعة الأوروبية ، ويمكن هذه السوق أن تحقق ما تهدف إليه تركيا ، وقد بدأ في الآونة الأخيرة ظهور تصور أمريكي - أوروبي في تأييد الموقف التركي ، بهدف أن تضطلع تركيا في النظام الجديد للمنطقة بالدور القيادي ، وبناء نظام اقتصادي ليبرالي حر ، لتلا تأخذ إيران هذا الدور والتي تريد العمل بمذهبية الإسلام تأسيساً على التركة الإسلامية لآسيا الوسطى المتأثرة بالثقافة الإيرانية^(٢) .

ثانياً : المبادرات التركية :

خرجت الولايات المتحدة منذ بداية التسعينات منتصرة في مجال التنافس الدولي مع الاتحاد السوفيتي ، ودول حلف وارسو (الكتلة الاشتراكية) ، وبدأت دول الاتحاد السوفيتي بالتفكك والإهمار المتسارع وتحولاتها الدرامية إلى دول وكيانات سياسية ، وكان من أبرز علامات هذا التفكك هو استقلال الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا ، وهو الأمر الذي يعني أن الوهن الذي أصاب دور تركيا زمن الحرب الباردة كأحد حوائط الصد الدفاعي في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقاً قد تحول إلى دور كبير إزاء الجمهوريات الإسلامية بخصائصها العرقية (الإثنية) واللغوية ، والدينية الخاصة ، لما لتركيا من تداخلات عرقية ، ولغوية وقومية ، مع منطقة آسيا الوسطى ، فهي تمتلك الخبرة للتعامل مع هذه الجمهوريات من خلال

١- Turkey Relations with Central Asia Republic. Ibid. p.٤-٥.

٢ - أحمد ناجي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

صياغة نمط من الإسلام العلماني الذي لا يتدخل في سياسة الدولة ولا في الحياة الاجتماعية^(١).

وقد حاولت تركيا التدخل السريع والنشط في شئون هذه الجمهوريات في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي ، وخاصة في ظل منافسة إيرانية وباكستانية ضارية ، وذلك عن طريق محاولات هدفها تحقيق أدوار إقليمية ومكانة دولية قائمة على تحقيق النفوذ والتأثير في هذه الجمهوريات خاصة وان بعضها يمتلك أسلحة نووية وترسانة حديثة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية^(٢).

إن دوافع السياسة التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى يمكن **تعميدها على النحو التالي**^(٣).

١ - ضرورة ملء الفراغ الاستراتيجي الناشئ عن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وذلك لاعتبارات خاصة بالأمن القومي التركي وبالنظر إلى طبيعة الإرتباطات الجغرافية السياسية بين تركيا وهذه الدول .

٢ - إن السياسة التركية تسعى لمنع امتداد نفوذ الإسلام الشيعي الراديكالي في هذه المناطق باعتبار أن انتشار النفوذ الأيديولوجي والسياسي للمد الإسلامي الراديكالي سوف يؤثر على تركيا ذاتها ونموذجها السياسي .

٣ - إن نجاح السياسة الخارجية التركية إزاء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وشيوع نموذج الدولة العلمانية التي تأخذ بالديمقراطية الغربية في إطار

١ - نيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

٢ - نيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

٣ - لقد تم تعميم السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى معتمد على أكثر من باحث أنظر : نيل عبد الفتاح ، نفس المرجع ، ص ٦٢ ، حسين معلوم ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

شعب مسلم هو النموذج الأقرب إلى واقع النخب هذه الجمهوريات التي عاشت النموذج العلماني - الشيوعي منذ تأسيس الاتحاد السوفيتي ، وهذا سيحول دون خضوعها لدوائر النفوذ الإيراني ، والباكستاني والأفغاني ، وفي نفس الوقت فإن الدور التركي العلماني سيلقى دعماً من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على المستوى السياسي والاقتصادي ، وبذلك يدعم دور ونفوذ تركيا ومكانتها الدولية .

٤ - إن السياسة التركية تعتمد على عدة مكونات منها التداخل القومي والعرقى واللغوي والاقتصادي عبر تقديم نموذج التحول إلى القطاع الخاص والمشروع الحر وآليات السوق ، التعددية السياسية والحزبية ومنها الدعم الاقتصادي والخبرات الفنية والعلمية ، أي أن هناك حزمة من السياسات التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية الآسيوية ، ولاشك أن هذه السياسات اعتمدت على عدة عوامل موضوعية منها : عامل اللغة التركية باعتبارها اللغة الغالبة في هذه الجمهوريات وحتى في طاجكستان حيث اللغة الفارسية منتشرة والانتماء إلى الثقافة الإيرانية وتشكل نسبة ٦٢,٣% من السكان ، ويشكل الأوزبكي ٢٣,٥% من السكان^(١) ، بينما يتحدث نصف السكان من الطاجيك اللغة التركية الأوزبكية، وكذلك الجمهوريات الوسطى بإستثناء أذربيجان التي ينتمي معظم سكانها للمذهب الشيعي الجعفري حيث يشكل الشيعة من ٧٠ إلى ٧٥% من مجموع السكان والباقي من الأتراك السنيين ، وتخضع لنفوذ الثقافة السنية التي تختلف مع الشيعة في إيران^(٢) .

١- The Europa World Year Book ١٩٩٤ , op. Cit, p.٢٨٥٨.

٢- Ibid., p.٢٨٤٥.

٥ - تعتبر تركيا نفسها بوابة التعامل مع هذه الجمهوريات سواء كان ذلك من قبل الدول العربية أو الدول الغربية التي ترغب بالتعامل مع هذه الجمهوريات، وقد تحدث عن هذا الموقع الإستراتيجي التركي الرئيس التركي سليمان ديميريل في ١٩٩٤/٥/٦ ، مؤكداً بأن تركيا هي بوابة الجمهوريات ، وأن هناك إمكانيات ضخمة للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي وان الفرصة متاحة امام البلدين للتعاون والعمل في هذه الجمهوريات^(١) .

٦ - ترغب تركيا بأن تكون محط إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وتعويض دورها المفقود مع نهاية الصراع بين الشرق والغرب ، فمن خلال إرتباطها مع دول آسيا الوسطى ستمكن تركيا من إستعادة أهمية موقعها كحلقة وصل بين أوروبا وآسيا الوسطى والمنطقة العربية ، وهذا يؤكد أهميتها كحليف رئيسي وحيوي لأمريكا في المنطقة .

ثالثاً : الدعم الأمريكي - الغربي للثورات التركية والمخاوف الأمريكية في المنطقة :

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحدد سياستها الخارجية تجاه هذه الجمهوريات الآسيوية في البحث عن الإستقرار لهذه الجمهوريات ، وتشجيع الديمقراطية واقتصاديات السوق والتجارة الحرة وتفريغ الجمهوريات غير الروسية من امتلاك القوة النووية واحترامها للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، وكذلك تتحول دون ظهور أية حركات أو أنظمة متطرفة تمنع تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً ، وكذلك

١ - جلال عبد الله معوض ، ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

استقطاب هذه الجمهوريات ضمن المجتمع الدولي لتحافظ على الأمن والاستقرار الدولي ومنع ظهور أية معارضة للدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص^(١).

إن حرب الخليج الثانية وبدء انهيار النظام الدولي القديم ، وبدء عمليات تشكيل النظام الدولي الجديد ، ورغبة الولايات المتحدة في صياغة النظم الإقليمية الفرعية ، لكي تتوافق مع تحولات النظام الجديد ساهمت في إحياء الدور التركي الإقليمي في إطار الدور الآسيوي لتركيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، واستقلال الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا^(٢).

وتتبع أهمية الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً من وجهة نظر الولايات المتحدة والدول الغربية بأنها تمتلك أسلحة نووية وقوات عسكرية وخبراء الطاقة النووية ويقدر عددهم بـ (٨٠) ألف خبيراً وعالمياً ، فعلى سبيل المثال لدى جمهورية كازاخستان أسلحة إستراتيجية ولديها (١٧) ألف خبيراً نووياً ، وكذلك تمتلك الجمهوريات الأخرى أسلحة تكتيكية نووية بالإضافة لوجود خام اليورانيوم فيها^(٣)، بالإضافة لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية والسياسية وامتلاكها لسوق استهلاكية واسعة ، فهذه العوامل مجتمعة تشكل جوانب الاهتمام بهذه الجمهوريات سواء من الدول المجاورة والولايات المتحدة والدول الغربية لمنع انتشار الأسلحة النووية بين الدول التي يمكن أن تشكل خطراً على أمن واستقرار السلم الدولي .

١- Jim Nichol, Asia's New states : Political Development and Implications for U.S. Interests, (Foreign Affairs and National Defense Division, Doc. No. 93108, Microsoft Internet) p. 4.

٢ - نيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

٣ - محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

وتعتبر الولايات المتحدة والدول الغربية قضية السيطرة على السلاح النووي من أهم الموضوعات التي تمثل جوهر اهتمامها خوفاً من انتشاره ، ويمكن التخوف من أن يحدث استقطاب لخبراء الطاقة النووية وتسرب الأسلحة النووية أو الخبثاء في هذا المجال من الجمهوريات الإسلامية إلى الدول الإسلامية " الثورية " التي تعد بنظر الدول الغربية متطرفة وبالذات إيران وسوريا وليبيا أو دول معتدلة مثل باكستان مما سيؤدي إلى تغير ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط الذي يشكل خطراً على الاستقرار العالمي ، وكذلك لكي لا يؤثر على تفوق إسرائيل في مجال القوة العسكرية لمنع تزايد نفوذ التيار الإسلامي المتشدد في المنطقة^(١) .

إضافة إلى ذلك فإن هناك تخوفاً من جانب الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة من أن يكون هناك تقارب بين الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وإيران وإمكانية حصول إيران على أسلحة نووية من هذه الدول أو على الأقل تقديم المساعدة اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإيراني ، ومما لا شك فيه أن النشاط الإيراني في آسيا الوسطى يحرك هذه المخاوف بالنسبة للدول الغربية ، وتسمى الحكومة الإيرانية لاستقطاب الخبثاء لتوظيفهم في الصناعات النووية لأغراض عسكرية ، وتعتبر أمريكا والدول الغربية إيران أحد أبرز التحديات التي تواجهها السياسة الأمريكية والغربية في منطقة آسيا الوسطى^(٢) .

لذلك فإن الدور المتروكي للمسلمين تدعمه الولايات المتحدة وأوروبا يستعد لمواجهة أي موقف سياسي يخل بالتوازن القائم في المنطقة لصالح الأصولية الإسلامية

^١ - زكريا محمد عبد الله ، " من أجل إستراتيجية عربية .

^٢ - محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ، ذكرت بعض المصادر أن إيران قد حصلت على قنابل نووية وتستعين بحوالي (٥٠) ألف خبير نووي من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ويجب أن لا ننسى أن لإيران برنامجاً نووياً مطروحاً منذ أيام الشاه محمد رضا بهلوي .

وإيران وتقويتها ، ولذلك يسمح هذا التكتل بوجود زعامة تركية إسلامية علمانية متجددة في المنطقة لصالح الإستراتيجية الغربية ، وقد وردت تصريحات عديدة على لسان المسئولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس الأسبق تورغوت أوزال تؤكد على الرغبة الجدية من جانب تركيا للقيام بدور هام لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

وحيث إن الحكومات التركية المتعاقبة قادرة على استثمار الدعم الأمريكى القوى لتركيا لتقوم بدور فاعل في آسيا الوسطى والقوقاز ، وبما أنه من المتوقع أن يكون لها دور هام في أية ترتيبات أمنية في المنطقة خاصة أنها عضو في حلف الأطلسي ولها نظام علماني يطمئن إليه الغرب ، فإنها ستكون أكثر حرصا على العمل لحماية مصالح الغرب في المنطقة ولذلك تؤيد الولايات المتحدة الدور التركي لأنه يعمل على التخفيف من التأثير الإيراني في الجمهوريات الإسلامية ، ويضمن عدم قيام نظم إسلامية " متشددة " فيها ، ويمنع قيام تحالفات مستقبلية قوية على أساس إسلامي بين تلك الجمهوريات وأى من الدول الإسلامية أو العربية^(١) .

وقد أظهرت الولايات المتحدة دعمها للدور التركي بشكل معلن ، وذلك أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي الأسبق (سليمان ديميريل) لواشنطن في ١١/٢/١٩٩٢ حيث أجريت مباحثات رسمية مع الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ، وقد أعلن المتحدث الرسمى للبيت الأبيض أن المباحثات الأمريكية التركية تناولت الدور الذى يمكن أن تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجا للجمهوريات الإسلامية باتباع النموذج العلماني والتجارة الحرة^(٢) .

^١ - محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

^٢ - محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

وتتلوك الحكومات التركية المتعاقبة اهتمام الولايات المتحدة والغرب بمنع التطرف الإسلامى (الراديكالى) من التخلغل فى الجمهوريات الإسلامية فيستغلون هذا الاهتمام ويوظفونه لتسويق نظامهم العلماني ، وتحقيق مكسبات استراتيجية واقتصادية لتركيا^(١) ، لذلك قدمت تركيا خطة من ثلاث عشرة نقطة للعمل المشترك من أهمها تنسيق المعونات الأمريكية والتركية والتي تقدمها أطراف أخرى لهذه الجمهوريات من خلال الوكالة التركية الحكومية التي تأسست لهذا الغرض ولقد أبدت اليابان اهتماماً بتقديم المعونة من خلال الحكومة التركية^(٢) ، وتسمى تركيا من تعاونها الكبير مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء واستقطاب الجمهوريات الإسلامية ، فتركيا تريد مساندة أمريكا لقبولها كعضو في السوق الأوروبية المشتركة .

وتسمى الولايات المتحدة إلى التنسيق بين الدور التركي والدور المصرى ، لأن لكل من تركيا ومصر مصلحة فى تحجيم الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى والقوقاز ، وهذا ما قصده وزير دفاع ألمانيا أثناء زيارته لمصر فى شباط ١٩٩٢ والذى أكد بأن مصر وتركيا يمكنهما أن تلعبا دوراً هاماً فى التعامل مع الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى^(٣) .

وتزايدت كذلك المخاوف الأمريكية من المد الإسلامى ، وبالذات بعد تزايد الشعور الإسلامى لدى السكان المسلمين لجمهوريات آسيا الوسطى بعد هزيمة الاتحاد السوفيق على يد مقاومة تبنىت شعارات دينية فى أفغانستان وتحركت تلك البلدان منذ ذلك التاريخ باتجاه تأكيد استقلالها القومى سياسياً وثقافياً كما كان

١ - محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

٢ - محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

٣ - محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

لمقاومة ثورة إيران الإسلامية للدور الأمريكي ضدها تأثيرٌ مماثلٌ، إلا أن تأثير أحداث أفغانستان على بلدان آسيا الوسطى امتد أيضاً ليشمل انتشار الفكر الراديكالي الإسلامي بدءاً بطاجكستان عام ١٩٩١^(١).

وجاء العداء للهيمنة الروسية على خلفية محاولات روسيا تاريخياً تدمير الهوية الإسلامية بأركانها المختلفة سواء أكانت عقائدية أم ثقافية أم اقتصادية أم سياسية أم عسكرية ، وكذلك محاولتها إبادة ودمج عشرات الملايين من مسلمي الاتحاد السوفيتي السابق ثقافياً وحضارياً عبر عقود طويلة ، وقد جاءت التعددية التي بدأت في الظهور منذ نهاية الثمانينات لتجسد صعود منظمات ذات ولاءات متباينة تحركت إلى مراكز المعارضة وبلورت كل منها توجهات ثقافية وهوية منفصلة بما في ذلك الحركات الإسلامية التي بدأت تقامس ضغوطاً على حكومات جمهوريات آسيا الوسطى ليس فقط بهدف رفض التأثير الروسي ، بل ورفض التأثيرات الغربية عموماً، وتزامن ذلك على المستوى الفكري مع وجود نزعة لإحياء التراث الديني الذي تعرض للقمع لفترات ممتدة ، وعلى المستوى التعليمي بتركيز الطبقات الدنيا في جمهوريات آسيا الوسطى على التعليم الديني الذي أصبح بشكل متزايد متاحاً في كافة المساجد^(٢)، وقد أظهرت الأجيال الصاعدة اهتماماً بالتقاليد الإسلامية وتزايد معدل ذهابها إلى المساجد .

رابعاً : الدور التركي :

- ^١ - وليد محمود عبد الناصر ، " العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٠ ، إبريل ١٩٩٥ ، ص ١٥٧ .
- ^٢ - وليد محمود عبد الناصر ، نفس المرجع ، ص ١٥٨ .

جاءت أزمة الخليج في وقت تدهورت فيه الأهمية الاستراتيجية لتركيا في إطار التحالف الغربي عامة ، وفي إطار حلف الأطلسي خاصة ، وذلك في ضوء التغيرات الراديكالية التاريخية التي شهدتها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة مما قلل من دور تركيا في حلف الأطلسي ، وكذلك التغيرات السريعة في أوروبا الشرقية باتجاه أوروبا الغربية مما دفع بتركيا إلى هامش اهتمامات النظام الغربي ، الأمر الذي كان متوقفاً أن يترك أثره السلبي على المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لتركيا في الوقت الذي يعاني اقتصادها من مصاعب عديدة ، وكان له أثر في إضعاف موقف تركيا في صراعها مع اليونان حول المشكلة القبرصية ، ورفض الجماعة الأوروبية طلب تركيا للانضمام للعضوية الكاملة في عام ١٩٩٠ (١).

ونتيجة لذلك بدأت الحكومة التركية بطرح توجهات إستراتيجية جديدة خوفاً من انحسار دورها ، وانخفاض أهميتها الاستراتيجية في ظل التغيرات الدولية الجديدة، مما حدا بها لأن تتحول إلى الشرق وآسيا الوسطى بحثاً لها عن دور فيهما. وذلك عن طريق توثيق علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية ومع الدول العربية والخليج العربي ، وتعد أزمة الخليج المتفلس الجديد الذي يمكن تركيا من تحقيق أهدافها واستعادة دورها الإقليمي والدولي .

ولذلك انتهزت القيادة التركية الفرصة في استقلال الجمهوريات الإسلامية وأزمة الخليج الثانية لإعادة توظيف موقعها الإستراتيجي عن طريق إعادة تفعيل دورها في النظام الغربي الذي مازال يمثل هدفاً إستراتيجياً للسياسة التركية ، من خلال القيام بدور إقليمي نشط في المنطقة ، وذلك عوضاً عن الدور الذي كانت

١ - بدر احمد عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

تقوم به تركيا في ظل الحرب الباردة ، خاصة وأنها هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترتبط عضواً بالغرب من خلال حلف الأطلسي ، وفي نفس الوقت تسعى القيادة التركية إلى توظيف هذا الدور لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية^(١) .

وتزامنت الظروف التركية وانسجمت مع رغبة النخب السياسية للجمهوريات الإسلامية وترحيبها بالدور التركي إلى حد كبير ، حيث يفضل حكام جمهوريات آسيا الوسطى النموذج العلماني التركي ، ويرفضون إقامة أية تحالفات إقليمية على أساس إسلامي أو تدخل الدين في عمل الدولة والحكومة ، والتركيز على طرح برامج اجتماعية علمانية للحيلولة دون استيلاء الإسلاميين على السلطة والتوجه نحو اقتصاد السوق وإقامة إصلاحات سياسية وديمقراطية^(٢) .

إن ما تبتناه النخب السياسية في الجمهوريات الإسلامية يؤكد على أهمية الدور التركي بالنسبة لهذه الجمهوريات والرغبة بأن تنهج النهج التركي بتطبيق النظام العلماني ، ويؤكد ذلك تصريحات بعض رؤساء الجمهوريات الإسلامية أثناء زيارتهم لتركيا حيث أعلن رئيس جمهورية أوزبكستان (إسلام كريموف) بأنه يعلن أمام العالم بأن بلاده سوف تسير قدماً في الطريق التركي^(٣) ، أما رئيس جمهورية كازاخستان (نور سلطان نزارباييف) فقد أكد " بأن بلاده تريد إقامة اقتصاد السوق الحر ، والنموذج التركي هو الوحيد أمامه ، وأنه لا يعتقد أن للإسلام الأصولي فرصة

^١ - هان رسلان ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

^٢ - وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

^٣ - محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص ١٥٧، وكذلك أنظر: احمد ناجي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨

كبيرة وان علمانية تركيا تمثل أيضا نموذجاً بالنسبة لبلاده»^(١)، وكذلك رئيس الإدارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى المفتي (محمد صادق)، فقد ذهب إلى تأييد الاتجاه ذاته حينما أعلن بأن الطريق المحتمل لتطور اوزبكستان المستقلة هو نفس الطريق الذي انتهجته الدولة التركية الحديثة من حيث قيام نظام علماني يتولى إدارة الحكم والتمسك بأحكام الدين الإسلامي^(٢).

وقد ساهمت زيارات رؤساء الجمهوريات الإسلامية (فيما عدا طاجكستان) العديدة لتركيا بتحسين العلاقات وتوقيع إتفاقيات معها، وعينت تركيا في كل الجمهوريات الإسلامية سفراء لها في ٧ شباط ١٩٩٢، وبذلك تبرز تركيا مرة أخرى كمحور للجمهوريات الإسلامية، مما يسهل على جمهوريات آسيا الوسطى التعامل والاتصال مع الدول الغربية في حال وجود تقارب بين هذه الجمهوريات وتركيا.

^١ - محمد عبد القادر أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧٢، واحد ناجي، نفس المرجع، ص ٢٠٨،

ومحمد السيد سليم، نفس المرجع، ص ١٥٧.

^٢ - محمد السيد سليم، نفس المرجع، ص ١٥٧.

الخاتمة :

تمكنت تركيا من تحقيق نجاحات في سياستها الخارجية تجاه الجمهوريات الإسلامية وفي احياء الإستراتيجية التركية وأهمية تركيا في إطار صياغة تكتل أقليمي جديد للدول الأحد عشر المظلة على البحر الأسود ، وتمكنت أيضا من تحقيق مكاسب متعددة منها المحافظة على الأمن القومي التركي وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وترغب تركيا من هذا التحول في إستراتيجيتها أن يتوفر لديها الخيارات التي تربط بين أوروبا وآسيا الوسطى ، وباقي الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا .

تشكل الجمهوريات الإسلامية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا وإن إقامة علاقات متعددة الاتجاهات والجوانب معها أمر ضروري وحتمي ، فآسيا الوسطى تشكل امتداداً طبيعياً لها وتعتبر مصدراً للعمالة التركية الفنية المدربة ومصدراً للاستثمارات المالية وكونها دولا مستقلة حديثاً فهي تحتاج إلى الدعم السياسي والإقتصادي التركي ، وتستمر تركيا الروابط الدينية والعرقية والثقافية في استقطاب هذه الجمهوريات ومد جسور التعاون وإقامة العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والإستراتيجية والعسكرية والسياسية والتجارية .

وعلى الصعيد السياسي يمكن الاستفادة من دعم الجمهوريات الإسلامية للقضايا التركية المتعددة في المحافل الإقليمية والدولية ، ويعتبر التحول في سياسة تركيا تجاه الأنظمة الإقليمية عبارة عن ورقة احتياط تضاف إلى بقية الأوراق التي يمكن لتركيا أن تستخدمها في وجه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لتمنح تركيا العضوية التي ترغب بأن تحصل عليها في المجموعة الأوروبية .

وقد لخص الكاتب (زكريا محمد عبد الله) أهداف ودوافع التحول التركي اتجاه الجمهوريات لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية ومن أهمها^(١):

أولاً : تعويض الدور التركي المفقود بإنهاء الصراع بين الشرق والغرب ، فمن خلال إرتباط تركيا بدول آسيا الوسطى ، تتمكن من أن تُظهر للولايات المتحدة أهمية موقعها كحلقة وصل بين أوروبا والشرق والمنطقة العربية ، مما يؤكد أهميتها كحليف أساسي في المنطقة .

ثانياً : تعزيز الموقف التركي في مواجهة المجموعة الأوروبية من أجل الموافقة على انضمام تركيا إليها .

ثالثاً : مواجهة الوضع الاقتصادي المتردى في تركيا باستغلال الموارد والامكانيات الاقتصادية المتوافرة لدى الجمهوريات الإسلامية في خلق سوق إسلامي كبير ، وكذلك الاستفادة من الموارد والإمكانات الاقتصادية المتاحة في الجمهوريات الإسلامية لتعويضها عن خسارتها مع السوق الأوروبية .

^١ - زكريا محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ ، و احمد ناجي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، (العراق ، الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٢) .
- ٢ - محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٢) .
- ٣ - إبراهيم أحمد ، تركيا المعاصرة ، (العراق ، جامعة الموصل : مركز الدراسات التركية ، ١٩٨٧) .
- ٤ - علي أوصليل ، تحرير وتقديم ، العرب والأترك : الاقتصاد والأمن الإقليمي ، (الأردن ، عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٦) .
- ٥ - سيار الجميل ، العرب والأترك الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة ، (بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) .
- ٦ - فجيل هيدوي ، تركيا : دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥ ، (سوريا ، دمشق : صبرا للطباعة والنشر ، ١٩٨٦) .
- ٧ - فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ١٩٩٣) ، ترجمة ميخائيل نجم خوري .
- ٨ - جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب ، ١٩٩٨) .
- ٩ - أحمد النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، (مكان وتاريخ النشر غير متوفر)
- ١٠ - محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، (لبنان ، بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٧) .
- ١١ - التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩١ ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢) .

المقالات العربية :

- ١٢ - مورتين ابراهاموفيتش ، " تركيا بعد أوزال " ، شؤون الأوساط ، العدد ١٣ ، تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٩٣ .
- ١٣ - أوسين كالابيسو أوفينو ، " السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط : العلاقات العربية التركية إلى أين " ، المستقبل العربي ، عدد ٢٤٢ ، نيسان ١٩٩٩ .
- ١٤ - بيوم بالجي ، " العلاقات الاقتصادية لتركيا مع الشرق الأوسط " ، شؤون الأوساط ، عدد ٥٥ ، ايلول ١٩٩٦ .
- ١٥ - عماد جاد ، " الجمهوريات الإسلامية والاتحاد السوفيتي : الروابط والمخاوف " ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٠ .
- ١٦ - أحمد مختار الجمال ، " ندوة عن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية " ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ .
- ١٧ - سعد ناجي جواد ومنعم صاقي حسني ، " الأمن التركي بين مهمتين : دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي " ، السياسة الدولية ، عدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ .
- ١٨ - محمد خليفة ، " تركيا وأزمة الخليج " ، مجلة العالم الإسلامي ، عدد ٢٢ ، ربيع ١٩٩١ .
- ١٩ - هاني وسكان ، " تركيا وأمن الخليج " ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١ .
- ٢٠ - أوليفيه روا ، " الجيوبستراتيجية في آسيا الوسطى " ، شؤون الأوساط ، عدد ٧٨-٧٩ ، كانون أول ١٩٩٨ ، كانون ثاني ١٩٩٩ .
- ٢١ - محمد السعيد سليمان ، " العرب فيما بعد العصر السوفيتي : المخاطر والفرص " ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ .

- ٢٢- سمير صالحه ، " سياسة تركيا الشرق اوسطية : مؤشرات التحول ومتطلباته"، شؤون الاوسط ، عدد ٥٥ ، حزيران ١٩٩٦ .
- ٢٣- زكريا محمد عبد الله ، " من اجل إستراتيجية عربية للتعاون مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة"، شؤون عربية ، عدد ٧٧ ، مارس ١٩٩٤
- ٢٤- بدر أحمد عبد العاطي ، " إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب" السياسة الدولية ، عدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١ .
- ٢٥- طه عبد العليم ، " أبعاد الشكك الاقتصادي في دول الكومنولث الروسي"، السياسة الدولية ، عدد ١٢٠ ، ابريل ١٩٩٥ .
- ٢٦- محمد نور الدين ، " ٧٥ عاما على الجمهورية في تركيا"، شؤون الاوسط عدد ٧٣ ، حزيران ١٩٩٨ .
- ٢٧- محمد نور الدين ، " الدوائر الثلاث لتركيا : السياسة الخارجية والهوية"، شؤون الاوسط ، عدد ١١ ، آب ١٩٩٢ .
- ٢٨- ميشال نوفل، "تركيا والعالم التركي"، شؤون الاوسط، عدد ٥٥، ايلول ١٩٩٦
- ٢٩- ميشال نوفل ، " تحولات آسيا الوسطى : الوعي الديني والهوية"، شؤون الاوسط ، عدد ٣٥ ، تشرين ثاني ١٩٩٤ .
- ٣٠- ميشال نوفل ، "العثمانية الجديدة : مقارنة جيوسراتيجية"، شؤون الاوسط، عدد ٨ ، آيار ١٩٩٢ .
- ٣١- ميشال نوفل ، " عودة آسيا الوسطى : معامل التحول والاحتمالات"، شؤون الاوسط ، عدد ٥ ، كانون الثاني ١٩٩٢ .
- ٣٢- جيورجي هازاي، "المسألة اللغوية في العالم التركي"، شؤون الاوسط، عدد ٥٥ ، ايلول ١٩٩٦ ،
- ٣٣- جريدة الراي ، ١٩٩٧/١٢/٢٠ .

المراجع الأجنبية :

- ٣٤ - The Europa World Year Book ١٩٩٤, vol. ١١ (London Europa Publications Limited ١٩٩٤).
- ٣٥ - Andrew Finkel, Nukhet Sirman (ed), Turkish State, Turkish Society, (New York, Routledge, Chapman and Hall, Inc, ١٩٩٠).
- ٣٦ - Jacob M. Landau, pan-Turkism : from Irredentism to cooperation, (United Kingdom, C. Hurst & Co. Ltd, ١٩٩٥).
- ٣٧ - K. J. Holsti, International Politics : A Framework for Analysis, ٥ Edition, (Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, ١٩٨٨).
- ٣٨ - Jim Nichol, central Asia's New States : Political Development and Implications for U.S. Interests, (Foreign Affairs and National Defense Division, Doc. No. ٩٣١٠٨, Microsoft Internet).
- ٣٩ - Erik J Zurcher, Turkey: A Modern History, (London and New York, B. Tauris & Cop. Ltd, ١٩٩٣).
- ٤٠ - Bulent Aras, "post-cold War Realities : Israel's Strategy In Azerbaijan And central Asia, " Middle East Quarterly, vol. V. No. ٤, (January ١٩٩٨).

41 – Suleman Demirel, “Turkey is a European country, “
 Turkey Monthly Economics Newspaper, vol. 14. No.
 179 (June 1990).

42 – Amikan Nachmani, “ The Remarkable Turkish-Israeli
 Tie ,” Middle East Quarterly, vol. V. No. 2, (June
 1998).

43 – Turkey Relations with central Asia Republic . Turkey :
 E-mail Addresses :

<http://www.mfa.gov.tr/grupa/ae/asian.htm>.